مشروع تخطيط التنمية الجهوية بالجنوب التونسي

المعطيات العامة:

تاريخ الإصدار: نوفمبر 2015.

الهيكل المنفذ : مكتب دراسات ياباني في إطار التعاون الفني بين كل من ديوان تنمية الجنوب ووزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي من جهة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) من جهة ثانية وفقا للإتفاقية المبرمة بتاريخ 12 جوان 2012.

الهيكل المستفيد: ديوان تنمية الجنوب/وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي.

نوعية الوثيقة

دراسة إستراتيجية	**x**
دراسة قطاعيـة	
بحـث	
وثيقـة عمل / تقرير	

أهم المجالات التي تطرقت إليها الدراسة :

التنمية الجهوية لكامل إقليم الجنوب من خلال:

- دراسة وتشخيص الوضع الحالي (الإشكاليات، الإمكانيات وأهم التوجهات التنموية،...).
- ضبط إستراتيجية تنمية على المدى الطويل 2015-2035 على المستوى الإجمالي والقطاعي.
- ضبط مخطط تنمية مع خطط عمل على المدى المتوسط 2015-2025 على المستوى الإجمالي والقطاعي والتنظيمي والمؤسّساتي.

الملخص:

أهم عناصر التشخيص:

- السياسات الحالية للتنمية على المستويين الوطني والجهوي وذلك من خلال دراسة وتحليل المخططات التنموية الأخيرة للبلاد والتوجهات التنموية التي تم رسمها بعد الثورة، ولاسيما في مجال التنمية الجهوية،

- تحليل الوضع الاقتصادي الحالي على الصعيد الوطني وخاصة منه ما يتعلق بالنمو ونسبة البطالة وإحداث المؤسسات والإستثمار المحلي والخارجي والتصدير...،
- تحليل الوضع الحالي لجهة الجنوب سواء من حيث المعطيات الطبيعية أو من حيث محدودية الأنشطة وصبغتها الأحادية المرتبطة ببعض الأقطاب التقليدية ومدى القدرة على الإستثمار وإحداث المؤسسات والتصدير...،
- تحليل الوضع الديمغرافي والإجتماعي وارتفاع نسب البطالة والفقر...،
- تحليل الوضع الحالي لقطاعات الإنتاج وخاصة منها الفلاحة والصيد البحري والصناعات المنجمية والتحويلية والسياحة والصناعات التقليدية...،
- تحليل الوضع الحالي لقطاعات البنية الأساسية والجوانب البيئية والمحيط (التلوث، التصحر...).

أهم الإستنتاجات:

<u>تحديد أهم الإشكاليات والإمكانيات التنموية بإقليم الجنوب</u>:

- <u>تحديد الإشكاليات التنموية بالجنوب:</u>

– ضعف القيمة المضافة للأنشطة الإقتصادية بجهة الجنوب واقتصارها على إنتاج وتصدير المواد الأوّلية أو النصف مصنعة مما يحد من فرص التشغيل ولاسيما لفائدة حاملي الشهائد العليا،
– الإشكاليات والصعوبات الناتجة عن ضعف القاعدة اللوجستية وهشاشة البنية الأساسية (نقل، طرقات، كهرباء، إتصالات،...)،
– الإشكاليات البيئية (التلوث، التصحر...) وخاصة في خليج قابس بسبب الصناعات الكيميائية وتحويل الفسفاط،
– إقتصار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعث وحدات موجهة للتصدير تستخدم اليد العاملة المكثفة ودون أن يكون لها ارتباط بالأنشطة وبالمؤسّسات المحلية مما يجعل إمكانيات الإندماج في حلقات التزويد والإنتاج الإقليمية والعالمية، محدودة جدا،
– غياب الهياكل المختصة في مجالات التسويق والتصدير والمسائل العقارية...

- <u>إبراز أهم الإمكانيات التنموية المتوفرة بالجنوب :</u>

– الإمكانيات العريضة لمزيد تطوير واستغلال الأنشطة الفلاحية المميزة بالجهة على غرار الفلاحة الواحيّة، وقطاع الزياتين والخضروات وتربية الماشية،
– الخصوصيات والميزات المتعددة الممكن استغلالها في تطوير وتنويع القطاع السياحي (المواقع الأثرية والتاريخية، الصحراء، الواحات، المهرجانات،...)،

- الموارد والخامات الطبيعيّة والمنجمية المتوفرة بكميات هامّة (الرخام، الطين، الفسفاط، البترول، الغاز،...)،
- القدرة والمعرفة المكتسبة لقطاعات الإنتاج وتحويل المنتوجات بالإعتماد على استغلال الميزات التفاضلية والخصوصيات المحلية،
- إمكانية جعل الجهة مركزا لوجستيا بفضل موقعها الحدودي وانفتاحها على الخارج من جهتي ليبيا والجزائر،
- استغلال وجود بعض مراكز ومؤسسات البحث العلمي لتطوير منتوجات وأنشطة جديدة.

أهم التوصيات:

<u>أهم التوجهات والإستراتيجيات التنموية المقترحة</u> :

- <u>في مستوى تنمية قطاعات الإنتاج :</u>

- الإستعمال المحكم للموارد المائية المحدودة في القطاع الفلاحي، واعتماد الراحة البيولوجيّة لموارد الصيد البحري بالتوجه والتركيز على نشاط تربية الأسماك،
- الرفع من القيمة المضافة من خلال تطوير المنظومات الإقتصادية وحلقات الإنتاج وتطوير وتكثيف أنشطة التحويل والتصنيع إلى مستوى المنتوج النهائي في أهم القطاعات (الفلاحة والصيد البحري، الصناعات المنجمية والتحويلية، الصناعات التقليدية،...)،
- المحافظة على الموارد والإمكانيات والمميزات الطبيعية الخصوصيّة لتنمية القطاع السياحي وتطوير الوجهات السياحية والنهوض بقطاع الخدمات المرتبطة بالسياحة،
- العمل على استقطاب الإستثمار الخارجي المباشر والإندماج في حلقات التزويد والإنتاج للشركات العالمية المستثمرة بالجهة، بما يساعد على مزيد الإندماج في الدورة الإقتصادية الإقليمية والعالمية والنهوض بأنشطة التسويق والإشهار واستكشاف الأسواق الجديدة ودفع التصدير،
- النهوض بالقدرة التنافسية بتحسين جودة وتصميم المنتوجات النهائية والنهوض بالبحث العلمي لتطوير منتوجات جديدة وتنويع قطاعات الإنتاج وتطوير وتركيز "علامة الجنوب" للمنتوجات،
- إحكام المراقبة الدقيقة للتلوث ونشر المعلومة والتحسيس بالآليات والتقنيات اللازمة لذلك، والعمل على تطوير أنشطة إقتصادية محافظة على البيئة.

- <u>في مستوى تنمية الإستثمار والتسويق والتصدير :</u>

- تدعيم وتطوير مساهمة القطاع العام في النهوض بالإستثمار من خلال بذل الجهود اللازمة للترويج لهذه الجهة كوجهة مشجعة ومستقطبة للإستثمار الوطني والأجنبي وخلق المناخ الملائم للإستثمار من

خلال سن الإجراءات والحوافز والتشجيعات الخصوصية لبعض القطاعات والأنشطة بالجنوب، ومن خلال تطوير وتعصير البنية الأساسية وخاصة منها النقل والطرقات والطرقات السيارة وبعث المراكز اللوجستية وتهيئة وتوسيع الميناءين التجاريين بكل من قابس وجرجيس وتأهيل وتنشيط المطارات بكل من جربة وقابس وتوزر وقفصة...،

- وضع وتنفيذ خطة ترويجيّة وتسويقية للمنتوجات والخدمات المميزة لجهة الجنوب (وخاصة منها التمور وزيت الزيتون) ولاسيما من خلال تطوير المعلومات والبحوث ودراسة الأسواق وتوجهاتها وتحديد الشراكات الإستراتيجية،... ومواكبة المتغيرات التي تطرأ على الأسواق والطلبات الخارجية، والتأقلم معها بتطوير المنتوج وفقا للطلب الخارجي المتجدد، وخلق المناخ الملائم للتصدير بتوفير الخدمات اللوجستية الناجعة وتدعيم المؤسّسات الصغيرة المصدرة من خلال إحداث فضاءات لعرض منتوجاتها الموجهة للتصدير.

- في المستوى التنظيمي والمؤسّساتي :

- تركيز وتدعيم الآليات التنظيمية والمؤسساتيّة اللازمة لتنسيق عملية التخطيط ومتابعة وتقييم مخططات التنمية الجهوية،
- تعزيز وتدعيم القدرات المؤسّساتية في مستوى المصالح والهياكل المشرفة على انجاز المخططات التنموية،
- تدعيم علاقات التعاون والتنسيق بين كل الأطراف المتدخلة بما يساعد على جلب المؤسسات ودفع الإستثمار الوطني والأجنبي،
- اعتماد نظام ومنهجية عمل ترتكز على الإستشارة العمومية وتشريك المجتمع المدني في مختلف مراحل إعداد مخططات التنمية الجهوية.

ملاحظات أخـرى:

1. شملت هذه الدراسة من حيث الإستراتيجيات ومخططات التنمية المقترحة، قطاعات الإنتاج، قطاعات البنية الأساسية (النقل، الموارد المائية، الكهرباء، الإتصالات) والتقييم البيئي الإستراتيجي.
2. تركز هذه الدراسة على تطوير قطاعات الإنتاج وما يستوجبه ذلك من تطوير للبنية الأساسية والتحكم في الإنعكاسات البيئية وإحكام التصرف في الموارد المائية المحدودة لضمان استدامتها، ولا تشمل هذه الدراسة القطاعات الإجتماعية (التعليم، الصحة، الثقافة، الشباب والرياضة،الطفولة،...).
3. لا تحتوي هذه الدراسة الإستراتيجية على مخططات مفصلة إلى مشاريع وبرامج مشخصة ومحددة الكلفة أو تتضمّن تقديرات لحجم الإستثمار وآجال التنفيذ... بل ترتكز هذه المخططات على تقديم توجهات ومقترحات لتطوير الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف التنموية للإستراتيجيات المقترحة

وذلك من خلال تجسيدها لاحقا في شكل إجراءات ومشاريع وبرامج يتم إدراجها في المخططات التنموية الوطنية بالنسبة لولايات ولإقليم الجنوب.

4. مثلت هذه الدراسة الإستراتيجية مرجعا أساسيا لضبط الإستراتيجيات والمحاور التنموية والمشاريع والبرامج المدرجة بالنسبة لولايات الجنوب (ولإقليم الجنوب) في المخطط الخماسي للتنمية (2016-2020).